..عن الضمان الاجتماعي

■ من المتوقع أن يرد معالي الدكتور علي محمد مجور عن تساؤل تقدم به النائب علي عبدربه القاضي بخصوص المعايير التي تم على أساسها تحديد مبلغ الضمان الاجتماعي لكل أسرة بواقع ألف ريال شهرياً.■

برلمانيون:

يوم الـ27 من أبريل انطلاقة مباركة لمسيرة الديمقراطية

■ أكد عدد من أعضاء مجلس الشورى ان يوم ٢٧ أبريل شكل نقطة تحول تاريخي في حياة شعبنا اليمني كونه اليوم الذي أجريت فيه أول عملية انتخابية تنافسية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقالوا لـ«الميثاق»: إن الديمقراطية هي السبيل الوحيد للتداول السلمي للسلطة ووسيلة لحكم الشعب نفسه بنفسه، وشددوا على ضرورة إعادة صياغة الثقافة الوطنية بما يتواكب مع الواقع الجديد من أجل غرس قيم المحبة وتقوية الوشائج الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

◁عارف الشرجبي:

بداية يقول الدكتور محمد صالح قرعة عضو مجلس الشورى: على الرغم من مرور قرابة عقدين من الزمن على التعددية الحزبية في بلادنا ومرور ١٦ عاماً على إجراء أول انتخابات برلمانية تنافسية الا أننا مازلنا نقف أمام معضلات حقيقية تحد من التطور السريع لهذا النهج بالشكل الذي ينبغي أن نتطلع لتحقيقه، وبالنظر الى تجارب الديمقراطيات في جميع البلدان نجد أنها استغرقت عقوداً طويلة من الزمن حتى تمكنت من تجاوز مثل هذه الصعوبات، ويضيف: نحن في اليمن خلال هذه الفترة القصيرة (١٦) عاماً من عمر الديمقراطية تمكنا من تحقيق العديد من المكاسب وسلكنا هذا الطريق الذي أصبح خياراً، علينا الاستمرار فيه وتطويره.. وإذا كانت الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية قد أوجدت لدينا تراكمات وخبرات ديمقراطية الا انه ينبغي علينا تجذير هذا النهج في سلوكيات وحياة الناس وان يمارس الشعب حقه في امتلاك السلطة وتغييرها وتبادلها باسلوب حضاري دون ان تقتصر نظرتنا للديمقراطية انها دورات انتخابية وصناديق اقتراع.

معالجات الاختلالات

ومن جهته يقول عضو مجلس الشورى فضل محسن عبدالله: مازلنا في حاجة لمزيد من تطوير الديمقراطية لتصبح وسيلة للارتقاء بحياة الناس وحل مشاكلهم. وأضاف: ليس العبرة بأن يكون لدينا مجلس نواب ولكن بما يقدمه هذا المجلس للمواطن من خلال مراقبة أداء الحكومة والزامها بمعالجة أي اختلالات في البلد من الناحية السياسية والاقتصادية وغيرها .. مشيراً الى أن المجلس الحالي غير قادر على مساءلة مسؤول أو سحب الثقة عنه في حال إخلاله بالقانون او ارتكابه مخالفة معينة، ولذلك لابد أن يكون هناك إصلاحات دستورية من خلال التعديل المزمع إجراؤه في الفترة المقبلة.

قرعة: علينا تجذير الديمقراطية في سلوك وحياة الناس

فضل: ليس العبرة بإيجاد مجلس نواب ولكن بما يقدمه المجلس

المسوري: الديمقراطية جنبت الوطن ويلات الصراع

عبدالله صالح منذ مطلع الثمانينات عندما جمع الاحزاب وأطرها تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام وجعلها قادرة على التعبير عن آرائها رغم ان الدستور في حينه كان يمنع الحزبية في بلادنا، ولهذا فالديمقراطية أخذة في التطور بشكل جيد لولا بعض الاخطاء والتصرفات التي يقوم بها البعض تحت غطاء الديمقراطية واستغلالها للإضرار بالوطن ووحدته وأمنه.

التزام ثابت

ويؤكد الاستاذ عبدالحميد الحدي عضو مجلس الشورى أن الديمقراطية خطت خطوة كبيرة نحو الترسيخ ، وكان لها تأثير إيجابي كبير في حياة وسلوك المواطن اليمني.. وقال: إن الالتزام بالمواعيد القانونية لإجراء الانتخابات التشريعية خلال الفترات السابقة ابتداءً من ١٩٩٣م ومروراً بـ١٩٩٧م و ٢٠٠٣م الى جانب الرئاسية التي جرت في ١٩٩٩، ٢٠٠٦م - دليل على أن الديمقراطية قد تطورت وأصبحت التزاماً ثابتاً لدى المنظومة السياسية والحزبية التي عملت على تعميق هذا الخيار الديمقراطي التعددي الذي ارتضاه أبناء الشعب في ٢٢مايو ١٩٩٠م، ولهذا يعد يوم ٢٧ ابريل نقطة تحول تاريخي في حياة شعبنا اليمني.■

الحدي: التزام المنظومة السياسية والحزبية عمق الخيار الديمقراطي

□ د. قرعة

□ الحدي

□ المسوري

تراكم الخبرات

● ويرى حسين المسوري عضو مجلس الشورى ان النهج الديمقراطي أصبح أكثر تطوراً مستشهداً بحرية الصحافة والرأي والرأي الآخر الى جانب الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية التي قلصت نظام المركزية الإدارية والمالية وجعلت المواطن يختار ممثليه في البرلمان والسلطة المحلية بكل حرية، ويضيف: هذا النجاح لم يكن ليتحقق بهذه السهولة لولا تراكم الخبرات في العمل الحزبي والسياسي الذي أسس له فخامة الأخ الرئيس علي

حتى برلماني

■ محمد الصبري*

«مَنْ حيرف ذكر دين أبوه»

■ سمعنا ونسمع يومياً أصواتاً تنوح وتبكي أن اليهود في زمان الهتلرية قد تعرضوا لما يسمى «المحرقة» التي نصبها القائد النازي «هتلر».

وها هي جمهورية ألمانيا وشعبها يتكبدون وإلى اليوم تبعات ذلك بدفع أموال الشعب الألماني الى اسرائيل لكي تحوله الى محارق وقتل لأبناء الشعب العربي في فلسطين التي لم تتح آلامه في المؤتمر العالمي المنعقد حالياً بسويسرا لمناقشة موضوع العنصرية وإذا بنا نفاجأ بصوت ينادي بانسحاب تلك الدول التي يسيطر عليها اللوبي الاسرائيلي سواء بالديمقراطية الانتخابية التي لا يصل الى قيادة الحكم على شعوبها الا من كان موالياً لاسرائيل من جهة ومن جهة أخرى سيطرة اللوبي على الجانب الاقتصادي الذي يمنع تقديم العون من قبل الشعوب المحبة للسلام الى الشعب الفلسطيني جراء الحرب الاخيرة ضد أبناء غزة خاصة وأبناء الضفة بشكل عام.

فكيف بنا وشعوبنا تعاني من جراء العنصرية التي تمارسها اسرائيل ضد أبنائنا بفلسطين بل ان العنصرية القائمة والتي تمارس بتلك البلدان التي امتنعت عن حضور المؤتمر العالمي التابع للأمم المتحدة قد جسده موقف هذا المؤتمر من الخروج بقرارات تدين العنصرية القائمة بل أوعزت الى تلك الدول التي انسحبت من المؤتمر بألاّ تدلي بدلوها ضد من يمارس التفرقة العنصرية ومنعتها حتى من إصدار قرار ضد العنصرية.. كيف هذا وهم يدعون أنهم دعاة الديمقراطية وحقوق الانسان وغير ذلك من المقولات التي نسمعها كل يوم والحكم يومئذٍ لله.■

*عضو مجلس النواب..

سيرة برلماني

أوراس سلطان ناجي محمد

- من مواليد ١٩٦٢م
- محافظة عدن مديرية خورمكسر
- عضو مجلس النواب
- الدائرة «٢٢»
- عضو لجنة الشئون الخارجية والمغتربين
- عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام
- ماجستير طب أطفال■

رفض هدم منزل المتهم ويوصي بسرعة محاكمته

تقرير برلماني: تمزيق المصحف الشريف جرم عظيم

قصور واضح من أجهزة الأمن تجاه القضية يستوجب المساءلة

■ أكد تقرير صادر عن اللجنة الخاصة المكلفة من مجلس النواب بتقصي الحقائق بشأن حادثة تمزيق القرآن الكريم والتي حدثت (الثلاثاء) الماضي بأحد أحياء العاصمة صنعاء، وتبعتها تداعيات تمثلت بقيام جموع من المواطنين بهدم وإحراق منزل أسرة المتهم.

أكد على أن قيام المدعو عبدالملك البيضاني عصر يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٤/١٤م بتمزيق أوراق المصحف الشريف ودهسه يعتبر جرماً عظيماً ومداناً مس أطهر معتقد إسلامي.. ألا وهو كتاب الله عز وجل.. وإن مسألة إثبات الحكم والجزاء لمعاقبته هو اختصاص القضاء لينال جزاءه وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء.

وأشار تقرير اللجنة - حصلت «الميثاق» على نسخة منه - الى أن هناك قصوراً واضحاً قد ارتكبته أجهزة الأمن بأمانة العاصمة والنيابة في هذه القضية أدت الى تداعيات كبيرة تمثلت في هجوم المواطنين على منزل المتهم وأسرته وحرقه وهدمه.. حيث تمثل هذا القصور في عدم ضبط المتهم فور تلقي البلاغ وإثبات الواقعة، فضلاً عن أخطاء الأجهزة الأمنية في تقدير التداعيات المتوقعة لمثل هذه الحوادث الخطيرة وعدم أخذها كافة الاحتياطات الاحترازية المطلوبة والتي كان من الممكن لو اتخذت في وقت مبكر أن تمنع الناس من الوصول الى منزل المتهم.

وطالبت اللجنة التي عقدت لقاءات موسعة مع عدد من أهالي حي الحصبة وشيخ وعاقل الحي وأمين وأعضاء المجلس المحلي بمديرية الثورة وعدد من الشخصيات الاجتماعية من أهالي حي الحصبة، طالبت في توصياتها مجلس النواب بإلزام الحكومة بسرعة محاكمة المتهم/ عبدالملك البيضاني لينال جزاءه العادل وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية والقوانين النافذة.

كما طالبت أيضاً قيام الاجهزة الامنية والنيابة بالتحري الكامل حول ما أثير من شبهات كانت تمارس في ذلك المنزل.

وكذا إلزام وزارة الداخلية بسرعة التحقيقات مع المختصين في أمن أمانة العاصمة وإدارة البحث الجنائي بالأمانة وأمن مديرية الثورة وقسم شرطة الشهيد الأحمر ومحاسبة كل من يثبت تقصيرهم في هذه القضية وموافاة مجلس النواب بما تم اتخاذه إزاء ذلك خلال شهر من تاريخ إقرار المجلس لهذه التوصيات.

كما طالبت اللجنة في توصياتها توجيه الاجهزة الامنية بالتعامل بحزم ووفقاً للقانون في مراقبة الأماكن المشبوهة، وضبط المشبوهين وتفعيل دور شرطة الآداب، وضبط أي عمل أو تصرف مخل بالأخلاق لينال كل من تسول له نفسه الإساءة الى الأخلاق وقيم ومبادئ الدين الاسلامي الحنيف وعادات وتقاليد الشعب اليمني الاصيل الجزاء العادل.

وأكدت -أيضاً- ضرورة معالجة قضية المنزل ومحتوياته وتعويض اصحاب المنزل عما لحق بهم من أضرار.

وطالبت توصيات اللجنة الخاصة بمجلس النواب وزارتي الاعلام والاوقاف والارشاد والجهات ذات العلاقة القيام بدورها وواجبها الاعلامي والتوعوي بنشر ثقافة توعوية لبيان طرق وأساليب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق إعداد البرامج التوعوية المناسبة والمرشدين والموجهين للقيام بتوعية الناس بأساليب النصيحة في الدين.■

من اللائحة

الاستجوابات

■ مادة «١٥٤»: لكل عضو من أعضاء مجلس النواب حق توجيه استجواب الى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل في اختصاصهم، وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه إلاّ في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة.

مادة «١٥٥»: يقدم الاستجواب كتابة الى رئيس المجلس وتبين فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها ولا يجوز أن يتضمن الاستجواب عبارات غير لائقة.

مادة «١٥٦»: يدرج رئيس المجلس الاستجواب في جدول أعمال أول جلسة بعد إبلاغه للحكومة وذلك لتحديد موعد المناقشة بعد سماع أقوالها.

مادة «١٥٧»: تبدأ مناقشة الاستجواب في الجلسة المحددة لذلك بأن يشرح المستجوب استجوابه ثم يجيب رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزير أو نائبه بعد ذلك يعقب العضو مقدم الاستجواب ثم يتحدث الاعضاء المؤيدون للاستجواب والمعارضون له بالتناوب واحداً واحداً واذا تعدد المستجوبون كانت الأولوية لاسبقهم في طلب الاستجواب ما لم يتنازل عن دوره لأي عضو آخر، ولا يجوز قفل باب المناقشة في الاستجواب قبل أن يتحدث ثلاثة من طالبي الكلام من كل جانب على الاقل.■

النائب محمد المقداد:

البرلمان سيظل جبهة قوية ضد الدعوات المناطقية

■ أشار النائب محمد احمد المقداد الى أن تجربة اليمن الديمقراطية التي جاءت وليدة الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م تعتبر تجربة رائدة وفريدة في محيطها العربي والاقليمي والدولي..

كتب: فيصل عساج

وقد جاءت هذه التجربة ترجمة لطموحات وتضحيات أبناء الشعب اليمني عبر أجيال وعصور طويلة.. بل إن أبناء اليمن يحاكون بتجربة بلادهم الديمقراطية اليوم- حتى وان رافقها بعض الاخطاء وأخذ عليها بعض المآخذ- تجربة قديمة مماثلة كانت لأجدادهم على هذه الأرض الطيبة متمثلة بشورى سبأ التي أشار اليها القرآن الكريم على لسان الملكة بلقيس، بقوله تعالى: «يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون».. منوهاً الى أن الأهم يكمن هنا في الحفاظ على التجربة الديمقراطية واثرائها واغنائها بمزيد من الاصلاحات لمكامن القصور والاختلالات أينما وجدت وتجاوز الاخطاء وتصويبها والتفرغ لبناء يمن مزدهر متطور وحر بعيداً عن المزايدات والمناكفات السياسية العقيمة.

وقال في حديث لـ«الميثاق»: مجلس النواب مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يكون عامل توافق وتقارب لاصلاح مسار العملية الديمقراطية برمتها باعتباره الممثل الأول والشرعي لكل أبناء الشعب اليمني على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم السياسية، وعلى المجلس كسلطة رقابية وتشريعية مسئولة العمل واتخاذ المبادرة والموقف العملي لحماية الاستحقاقات الديمقراطية والدستورية وخيارات الشعب الحرة، وإلزام الأحزاب السياسية القيام بتحديد القضايا محل الخلاف والحوار وايجاد الحلول المناسبة لها خلال فترة التمديد التي منحت للمجلس، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات التي تخدم الاستحقاق الديمقراطي وتقديم التنازلات من كافة الأطراف المعنية بغية الوصول الى اصطفاف وتوافق وطني يجعل مصلحة الوطن في المقام والاعتبار الأول.

وبخصوص موقف البرلمان من قضايا الدعوات المناطقية والطائفية والانفصالية المقيتة، أكد المقداد أنه موقف حازم وقوي وإن كان ينقصه الكثير من الخطوات العملية الجريئة.. قائلاً: أود الاشارة الى أن المجلس قد وقف بحزم إبان حرب الانفصال في ٩٤م، وعبر عن موقف اليمن الرافض لتلك الحرب والدعوة للانفصال ورموزه، واليوم يواصل البرلمان دوره المناط في هذا الجانب غير متهاون ولا مُقصر في دوره ضمن هذا الاطار وسيظل الجبهة القوية التي تتصدى لكل المؤمرات التي تحاك ضد الوطن ووحدته وسلمه الاجتماعي والأهلي.

مضيفاً: أنه يتوجب العمل والتعاون بين السلطة والمعارضة على خلق المناخ المناسب والملائم لتعزيز وتكريس الممارسات الديمقراطية كافة وفق الضوابط والآليات المتعارف عليها، الى جانب العمل على تعزيز تجربة البلاد الديمقراطية بتجاوز السلبيات والاخطاء التي رافقت التجربة على مدى الـ١٩ عاماً الماضية، ومن ذلك استكمال الاجراءات الخاصة بمنح الصلاحيات الكاملة للحكم المحلي وتعزيز دور السلطة المحلية على كافة الصعد لتقوم بدورها التنموي والاقتصادي والخدمي والاجتماعي والسياسي في اطار خدمة الوطن ومصالحه العليا.

منوهاً الى أن تردي الأوضاع الاقتصادية يؤثر سلباً على العملية والتجربة الديمقراطية، مثلما يؤثر على كل شيء نظراً لأن الاقتصاد يمثل الأساس وعصب الحياة والضمانة الأكيدة لوجود الأمن والاستقرار في أي بلد في العالم، بيد أن مجلس النواب كجهة رقابية وتشريعية مطالب ومعني في كل الاحوال بمكافحة الفساد والتصدي لرموزه والعمل على تحسين أوضاع الناس المعيشية التي بلغت من السوء مبلغاً كبيراً، باتخاذ الاجراءات الصارمة والقوية لمحاربة الفساد وحماية الاقتصاد الوطني من كل ما يتهدده، واصدار القوانين اللازمة لذلك، وفي السابق كان للمجلس موقف ايجابي في هذا الاطار من خلال رفضه التجديد لعقد شركة هنت الامريكية عام ٢٠٠٤م، على حساب مصلحة اليمن، ومواقف أخرى مماثلة يحمد عليها، ويبقى المجلس مطالباً بالمزيد للحيلولة بين اليمن والمضرين بها وبمصالحها أياً كانوا.

واختتم المقداد حديثه بالقول: إن تأجيل الانتخابات البرلمانية لعامين يعتبر في نظر الكثيرين حلاً لمشكلة سياسية قائمة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة، كما أن قرار التأجيل هذا جاء ناجماً عن توافق سياسي بين أطراف العملية السياسية في البلاد، وفي اعتقادي أن هذا القرار الذي لم يسع المؤتمر إليه ولم يكن خياره حتى اللحظات الأخيرة للتوقيع يندرج ضمن معادلة الخصوصية لتجربة اليمن الديمقراطية، وهو مقبول اذا كان في اطار المصلحة الوطنية العليا، في حين أنه من غير المقبول أن يكون قرار التمديد والتأجيل للانتخابات بغرض الترحيل لخلافات وقضايا سياسية شائكة وعالقة وترحيل أزمة سياسية قائمة وأبقائها بلا حل.■

□ المقداد

علينا التفرُّغ لبناء بلادنا بعيداً عن المزايدات والمناكفات

يجب تعزيز دور السلطة المحلية على كافة الصعد